وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

"قمة البحرين".. فرصة لترسيخ التكامل وتجديد الثقة

في الثالث من ديسمبر 2025 تستقبل البحرين أصحابَ الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي، حفظهم الله ورعاهم، ضيوفًا على صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، للمشاركة في الدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى. والبحرين، قيادةً وحكومةً وشعبًا، ترحّب بالضيوف الكرام وتتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في أعمالهم.

وحين تفتح البحرين أبوابها لقادة دول الخليج، فإنها لا تستقبل وفودًا رسمية رفيعة المستوى فحسب، بل تحتضن آمال شعوب، وتطلعات أجيال، ورغبة صادقة في أن يكون هذا الكيان الخليجي أكثر قوة وتماسكًا في مواجهة عالم شديد الاضطراب وسريع التغير؛ فالقمة القادمة ليست مناسبة بروتوكولية على جدول السياسة، بل محطة تُختبر فيها إرادتنا الجماعية، ويُقاس فيها مدى تصميم دول المجلس على المضي نحو المستقبل بثقة وشجاعة.

لقد باتت الأزمات العالمية والأحداث الإقليمية تتقاطر على منطقتنا بلا انقطاع. تقلبات أسعار الطاقة، والاضطرابات في الأسواق المالية، وتغير خرائط النفوذ، والتوترات الأمنية.. كلها تفرض نفسها دفعة واحدة، وكأن الزمن قرر أن يختبر صلابة الخليج وقدرته على الصمود أمام العواصف. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثبتت دولنا مرارًا قدرتها على تحويل التحديات إلى فرص، وعلى الوقوف صفًا واحدًا حين تشتد الأزمات.

وتقف دول الخليج اليوم أمام فرص نوعية لإعادة رسم مستقبلها الاقتصادي والسياسي؛ فمشروعات التحول الوطني والتنويع الاقتصادي تنطلق بوتيرة غير مسبوقة، وقطاعات جديدة تتبلور في مجالات الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والصناعة والسياحة، فيما يبحث القطاع الخاص عن فضاء خليجي أوسع يساعده على التوسع والابتكار، وتتابع الأسواق العالمية باهتمام دور الخليج في قيادة التحولات الكبرى في الطاقة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وفي هذا السياق، يصبح لزامًا على القمة القادمة أن تلتفت بجدية إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها الدول الأقل حظًا في المجموعة؛ فهذه الدول قدمت عبر عقود نموذجًا في الالتزام بوحدة الصف والمصلحة الخليجية المشتركة، إلا أن التحديات المالية التي تواجهها اليوم تتطلب برامج دعم وإسناد سخية، راسخة، وبعيدة الأثر، تُعيد إليها القدرة الكاملة على المشاركة في مشاريع التطور والنمو التي تحتاجها المنطقة؛ إذ لا ينبغي . ولا يصب في مصلحة أحد . أن تتحول هذه الدول إلى حلقات ضعيفة في مسيرة التكامل.

إن الاستثمار في استقرار هذه الدول وقوتها هو استثمار في أمن الخليج كله، كما فعل الاتحاد الأوروبي عندما دعم إسبانيا والبرتغال واليونان بسخاء عند انضمامهما، ثم كرر التجربة مع عدد من دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ فقد أثبتت تلك التجارب أن التكامل الحقيقي لا يقوم إلا على مبدأ التوازن بين المركز والأطراف، وأن النهضة الشاملة لا تتحقق إلا حين ينهض الأقوى بالأضعف.

وهنا يبرز دور القمة في الانتقال من مرحلة النوايا الطيبة إلى مرحلة القرارات الجريئة، وتحويل الآمال والطموحات إلى برامج عمل واضحة قابلة للتنفيذ والقياس. نحن بحاجة إلى منظومة اقتصادية خليجية أكثر ترابطًا، وإلى أمن مشترك أكثر صلابة، وإلى صوت إقليمي أكثر حضورًا وتأثيرًا في عالم لا يعترف إلا بالقوة الجماعية.

أما في الجانب الأمني، فقد أصبحت الحاجة إلى رؤية دفاعية مشتركة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى؛ فالتحديات الأمنية الحديثة تتجاوز الحدود، وتفرض على دول المجلس تعزيز التعاون العسكري والأمني، وتطوير القدرات السيبرانية، وإنشاء منظومات إنذار مبكر، وتنسيقا أعمق في مجالات الاستخبارات والدفاع. إن حماية الخليج مسؤولية جماعية، وركن أساس من أركان المصير المشترك.

إن استضافة البحرين لأعمال القمة، تأكيد لدورها في تعزيز أواصر التعاون الخليجي ودفع الحوار نحو حلول متوازنة؛ فقد أثبتت المنامة دائمًا أنها صوت الحكمة والاتزان، وأنها قادرة على صوغ مساحات مشتركة تلتقي عندها الرؤى وتتوحد عندها المواقف، بعيدًا عن كل ما يفرق الصف ويشتت الجهود.

ونحن على أعتاب القمة، تتجدد آمال شعوب الخليج في أن تكون هذه القمة قمة للفرص، وقمة لقرارات جريئة ترسخ الثقة وتدفع بمسيرة التعاون خطوات واسعة إلى الأمام؛ فدول الخليج تمتلك اليوم رصيدًا استثنائيًا من الموارد، ومشروعات كبرى، وقدرات مالية واستثمارية متنامية، وشعوبًا شابة تتمتع بالإبداع والطموح، وتطمح أن ترى غدًا أكثر إشراقًا وتقدمًا.

إن المطلوب اليوم هو التمسك بروح المبادرة، والالتقاء عند نقاط القوة، وتعزيز التكامل في كل المجالات؛ حتى يصبح مجلس التعاون منصة حقيقية لصناعة المستقبل، لا مجرد إطار للتشاور وتبادل الآراء؛ فقمة البحرين ليست مجرد اجتماع، بل رسالة واضحة بأن الخليج، رغم كل التحديات، لا يزال موحدًا في رؤيته، ثابتًا في مواقفه، مؤمنًا بثوابته، ومصممًا على مواصلة دوره الفاعل في صياغة مستقبل المنطقة والعالم.

وفق تقرير "إيكونوميك"

البحرين الرابعة عربيا في معدلات القراءة السنوية

حلّت مملكة البحرين في المركز الرابع عربيًا ضمن قائمة الدول الأكثر قراءة سنويًا، بحسب تقرير حديث نشرته منصة إيكونوميك المتخصصة، يقيس متوسط عدد الكتب المقروءة سنويًا للفرد في الدول العربية.

وأوضح التقرير أن البحرين سجّلت متوسط 3.44 كتاب سنويًا، بمعدل 77 ساعة قراءة؛ ما يعكس تقدّم المملكة في المؤشرات الثقافية الإقليمية، واستمرار المبادرات المحلية في تعزيز الشغف بالمعرفة والكتاب بين مختلف الفئات العمرية.

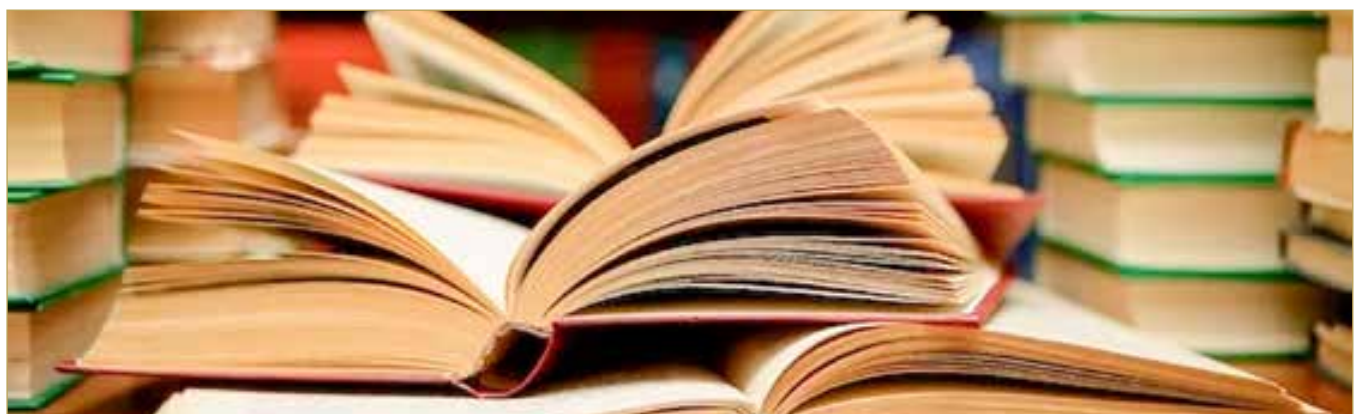

وتصدّرت مصر القائمة بمتوسط 5.41 كتاب سنويًا، تلتها سوريا ولبنان، فيما جاء خلف البحرين كل من الأردن، وعُمان، والكويت، والمغرب، وقطر، والجزائر، والعراق، والإمارات، والسعودية.

وأشار التقرير إلى أن معدلات القراءة في العالم العربي تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدفوعةً بانتعاش حركة النشر وتنامي المبادرات التعليمية والثقافية، مؤكدًا أن موقع البحرين في القائمة يعكس حضورًا ثقافيًا متقدمًا ووعيًا مجتمعيًا لأهمية القراءة في تطوير الفرد وتنمية المجتمع.

نجاحها الاستثنائي أكد مكانة البحرين بوصفها مركزا اقتصاديا إقليميا متقدما... السلوم:

تلاقي 3 معارض كبرى يعكس قوة التنظيم والبنية التحتية وحيوية الاقتصاد

قال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب النائب أحمد السلوم، إن النجاحات الكبيرة التي حققتها المعارض الثلاثة الكبرى التي استضافتها مملكة البحرين في الأيام الماضية، وهي "سيتي سكيب البحرين"، و "معرض الجواهر العربية"، و "معرض العطور"، تعكس بوضوح المكانة المتقدمة التي وصلت إليها المملكة على مستوى تنظيم واستضافة الفعاليات الاقتصادية والتجارية والمعارض الدولية، وتؤكد في الوقت ذاته الثقة الإقليمية والدولية المتزايدة في البيئة الاستثمارية البحرينية.

وأشار السلوم إلى أن الزخم الكبير الذي شهده المعرض العقاري "سيتي سكيب البحرين" من حيث عدد المشاريع المطروحة، ونوعية المطورين المشاركين، وحضور المؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى إعلان عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المتعلقة بالتمويل العقاري، والبنية التحتية، والاستثمار والتطوير، يعكس حجم الفرص المتاحة في السوق البحرينية، ويؤكد أن القطاع العقاري بات من الأعمدة الحيوية للنمو الاقتصادي، ورافعة مهمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

وأوضح أن المعرض شكّل منصة حقيقية لإبرام الصفقات، وبناء الشراكات، وتعزيز التكامل بين المطورين والقطاع المصرفي، وهو ما سينعكس إيجابًا على تنشيط حركة البناء والتشييد، وتحفيز الطلب في القطاعات المرتبطة بالعقار مثل المقاولات، والخدمات الهندسية، والصناعات المساندة، فضلا عن تنشيط سوق التمويل العقاري، وزيادة معدلات التوظيف، وخلق فرص استثمارية جديدة للمواطنين.

وفيما يتعلق بـ "معرض الجواهر العربية" و "معرض العطور"، فأكّد السلوم أن ما شهداه من إقبال لافت من الزوار الإقليميين والدوليين، ومشاركة واسعة لمئات العلامات التجارية العالمية، يؤكد نجاح البحرين في ترسيخ موقعها كمركز رئيس لصناعة المعارض المتخصصة بمجالات الرفاهية والمنتجات الفاخرة على مستوى المنطقة، مشيرًا إلى أن هذه المعارض لا تقتصر آثارها الإيجابية على حجم المبيعات فقط، بل تمتد لتشمل قطاعات السياحة والفنادق، والطيران، والمطاعم، وتجارة التجزئة، والخدمات اللوجستية.

وأضاف أن توافد آلاف الزوار من خارج المملكة لحضور هذه المعارض يعزز الإيرادات السياحية غير النفطية، ويرفع نسب الإشغال الفندقي، وينشط حركة الطيران وأسواق التجزئة، بما ينعكس مباشرة على الدورة الاقتصادية عموما، ويسهم في تحقيق أحد مرتكزات رؤية البحرين الاقتصادية القائمة على تنويع مصادر الدخل.

وبيّن السلوم أن تلاقي ثلاثة معارض كبرى بهذا الحجم وفي توقيت متقارب، يعكس قدرة مملكة البحرين التنظيمية، وكفاءة بنيتها التحتية، وحداثة مرافقها، وفي مقدمتها مركز "إكزيبيشن وورلد البحرين"، الذي أصبح منصة إقليمية كبرى لاستقطاب الأحداث والمعارض الدولية؛ ما يعزز تنافسية المملكة في قطاع المؤتمرات والمعارض (MICE) الذي يعد من القطاعات ذات الأثر الاقتصادي العالي عالميًا.

أحمد السلوم

وأكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، أن السنوات المقبلة ستشهد . بحسب المؤشرات الحالية . تصاعدًا في أهمية قطاع المعارض والمؤتمرات كرافد اقتصادي حيوي، داعيًا إلى الاستفادة المثلى من مخرجات هذه الفعاليات، سواء عبر دعم الاستثمارات التي أُعلنت، أو عبر استقطاب مزيد من الفعاليات الدولية الكبرى، بما يعزز موقع البحرين على خريطة الاقتصاد الإقليمي والدولي.

وختم السلوم تصريحه مؤكدا أن ما شهدته المملكة هذا الأسبوع من حراك اقتصادي وتجاري وسياحي، يعكس نضج التجربة البحرينية في إدارة المعارض الكبرى وتحويلها إلى منصّات فاعلة لتحفيز النمو الاقتصادي، مشددًا على أن الأثر الحقيقي لهذه الفعاليات لا يُقاس فقط بحجم المبيعات أو الصفقات، بل بما تخلقه من فرص استثمار مستدامة، وتعزيز للثقة في الاقتصاد الوطني، ودعم للتوظيف، وتحفيز لبيئة الأعمال، وترسيخ لمكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي جاذب للاستثمارات والفعاليات الدولية، بما ينسجم مع الأهداف التنموية للدولة ورؤيتها الاقتصادية الشاملة.